

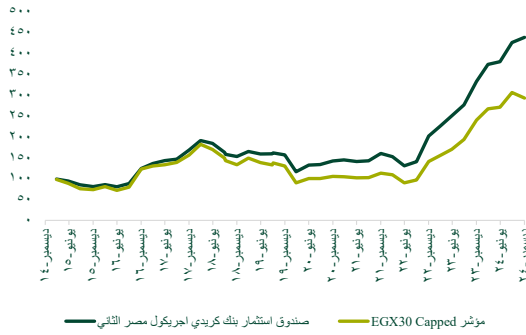
محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٤	٢.٩%
٢٠٢٤	٣١.٨%
٢٠٢٣	٦٤.٨%
٢٠٢٢	٢٦.٠%
منذ 5 سنوات	١٨٠.٠%
منذ التأسيس	٢٤٢٢.٨%

الإداء

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي
الربع الرابع ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا بالاستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو 5 وناقص استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل ١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٤٧٧.٧٩ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	١٣٦.٢٦ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤
مدير الاستثمار	هيرميس لإدارة الصناديق
شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعدا مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك كريدي اجريكول مصر	١٩٠٧٧
تليفون	+٢٠٢٠٢٧٣٨٠٥٨٤
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.ca-egypt.com/

تحليل السوق

السوق الأمريكي

ارتفع السوق الأمريكي ب ٢٣.٣% خلال ٢٠٢٤ محققا ارتفاعا للعام الثاني على التوالي ومحققا عائد إجمالي مقدر ب ٦٤.٤% من قاع السوق الذي تحقق في أكتوبر ٢٠٢٢. ورغم الارتفاع إلا أن السوق بدأ في التراجع خلال نهاية ٢٠٢٤ فيهد ان وصل مؤشر S&P500 إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦٠٩٠ نقطة أنخفض السوق ب ٣.٤% ليعلق العام عند ٥٨٨٢ نقطة. نتفقد ان ارتفاع السوق يعود إلى صلاية أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع ان ينمو رغم ارتفاع أسعار الفائدة ب ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣. وقد أدى الانخفاض في التضخم هذا ونجحت سياسة البنك الفيدرالي حيث انخفض معدل التضخم من ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٠% في المتوسط خلال ٢٠٢٤ ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة ب ١.٠% ليبدأ سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم و بناء عليه النظرة المستقبلية ل ٢٠٢٥ عقب انتخاب الرئيس ترامب تظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعلنت إشارات متضاربة عن التضخم فمن جانب تنوي الإدارة في فرض جمارك جديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحجة بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمالة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الأخرى تنوي الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات البترولية من أجل خفض أسعار الطاقة ودفع الاقتصاد للنمو من خلا زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخفصوا نسب التضخم. وبناء عليه يتوقع المستثمرون إبقاء بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ في ظل عدم وضوح ظروف البروزة بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة ب ٥.٠-١.٠% إضافية خلال ما تبقى من ٢٠٢٥ أو يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند ٣% و هو أعلى من الهدف المعلن من قبل البنك الفيدرالي بالسمي يهبط مستوى التضخم إلى ٢%.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ب ٥.١% بالدولار الأمريكي خلال ٢٠٢٤. وكانت الأسواق الناشئة بادئة العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر ب ١٦.٠% خلال العشر شهور الأولى من العام إلا أن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترامب تخوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وحدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة ب ٩.٥% خلال الشهرين الأخيرين من العام مرتفعة ب ٥.١% فقط. نتفقد ان أداء السواق الناشئة في ٢٠٢٥ سيعتمد على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وان سيحدث صدام قوي بين الطرفين ام سينتهي الامر بتفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة والعمل بالآخر الذي سيؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استعادادات الحكومة الأمريكية لضخ حزم تحفيزية من أجل زيادة نسب نمو الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي. من الجدير بالذكر أن مؤشر MSCI EM يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ١١.٨ مرة و هو ما يعد أقل ب ٢٢.٤% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ١٥.٢ مرة. وبناء عليه لا تتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢٥، ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معاودة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب ٢.٩ مرة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ مدفوعا بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. واصل السوق ارتفاعه ب ١٧.٥% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مدفوعا بقيام المستثمرين بنقل استثماراتهم للشركات التي تضررت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جذابة عقب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحوادات على بعض الشركات ذات الملائمة المالية القوية والتي أصبحت تداول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة الجنيه.

انخفض السوق المصري في الربع الأخير من ٢٠٢٤ ب ٥.٨% متماشيا مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب ٥.٥% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق ب ١٩.٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ٦.٥ مرة وهو أقل ب ٣٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩.٣ مرة تاريخي. وبناء عليه نتوقع ان السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجده معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجده للمستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة ب ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢.

نتفقد ان فرض انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نتسبغ ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختامنا نتفقد ان التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقى من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحوادات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات مائنة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق وتداول السوق.